

56 / 2017

## مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على الاتفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة البحث عن المحروقات  
التي تعرف برخصة "نفزاوة"

### فصل وحيد:

تمت الموافقة على الاتفاقية الخاصة برخصة البحث عن المحروقات وملحقاتها التي  
تعرف برخصة "نفزاوة" الملحقة بهذا القانون والممضاة بتونس بتاريخ 9 جوان 2016  
بين الدولة التونسية من جهة وشركة "ي.أن.ج أنرجي المحدودة YNG Energy  
Limited" والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من جهة أخرى.

56 / 2017

|         |             |
|---------|-------------|
| التاريخ | 2017        |
| الرقم   | 56          |
| الموضوع | مشروع قانون |
| الجهة   | الوزارة     |
| التوقيع |             |
| الختم   |             |

جنة الفناء

## شرح الأسباب

يندرج مشروع القانون المعروض في إطار تجسيم أحكام الدستور ولاسيما الفصل 13 منه والذي ينص على عرض الاتفاقيات المبرمة في شأن الثروات الطبيعية على مجلس نواب الشعب للموافقة عليها بقانون.

و يهدف مشروع القانون إلى المصادقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها الممضاة بتونس بتاريخ 9 جوان 2016 والتي تضبط حقوق والتزامات شركة "ي.أن.ج أنرجي المحدودة YNG Energy Limited" والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (إيتاب) في إطار رخصة البحث عن المحروقات المسماة حاليا رخصة "نفزاوة" الواقعة بولاية قبلي وتمسح 3032 كيلومترا مربعا.

وتجدر الإشارة أنه تم إبرام تلك الاتفاقية في إطار احترام مبادئ الشفافية والمنافسة من خلال تطبيق ما ورد بلائحة الإجراءات التي اتخذتها الوزارة المكلفة بالطاقة ببادرة منها والتي صادقت عليها اللجنة الاستشارية للمحروقات خلال جلستها عدد 72 المنعقدة بتاريخ 2 ماي 2003. وتضبط اللائحة المذكورة طريقة إيداع العروض الخاصة بمنح سندات المحروقات والمعطيات الفنية والمالية المستوجب الإدلاء بها من طرف المستثمرين وتركيبه اللجنة الفنية لفتح الظروف وبرنامج التناقص. وتم نشر اللائحة المذكورة مرفقة بخريطة القطع الشاغرة للمستثمرين وللعموم.

وتتمثل المرحلة الأولى حسب اللائحة المنصوص عليها في إيداع العروض بالإدارة العامة للمحروقات في ظروف مغلقة يقع فتحها بصفة دورية كل ثلاثة أشهر، تتم في مرحلة ثانية دراستها وتقييمها حسب المعايير المتعلقة بموقع الرخصة والقدرات الفنية والمالية للشركة الطالبة والالتزامات بالأشغال والمصاريف المقترحة وشكل ونسبة مشاركة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية.

وفي هذا الإطار تلقت الإدارة العامة للطاقة إلى غاية 31 جانفي 2014 ظرف مغلق يتعلق بعرض حول منح رخصة بحث تشمل القطعة الشاغرة بالجنوب التونسي المسماة آنذاك «فوار» و «نفزاوة» حاليا.

وقد تم يوم 21 أفريل 2014 فتح الظرف المغلق من قبل فريق عمل متكون من ممثلين عن الإدارة العامة للطاقة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وعرضه على اللجنة الاستشارية للمحروقات خلال جلستها عدد 111 المنعقدة بتاريخ 07 أوت 2014 التي أبدت رأيها بالموافقة على عرض شركة "ي.أن.ج أنرجي المحدودة YNG Energy Limited" حول منحها القطعة الشاغرة المسماة "فوار" آنذاك لمدة صلوحية أولى بأربعة سنوات عوضا عن خمسة وعلى أن يتم منحها سنة إضافية في صورة تعهد شركة "ي.أن.ج أنرجي المحدودة" بحفر البئر الاستكشافية الثالثة وأوصت بدعوتها إلى تحسين الكلفة التقديرية للأشغال.

وجاء الرأي بالموافقة للجنة بناء على العناصر التالية:

- العرض مستوف الشروط الواردة بلائحة الإجراءات المشار إليها أعلاه،
- شركة "ي.أن.ج" تتوفر لديها القدرات الفنية والمالية وتتمتع بالاشتراك مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية برخصة بحث عن المحروقات "عريفة"،
- الإدارة لم تتلق سوى عرضا واحدا بشأن القطعة الشاغرة "فوار" حاليا "نفزاوة" لأن هذه الأخيرة متواجدة قريبا من شط الجريد وهي منطقة ذات مأمولية محدودة نظرا لخاصياتها الجيولوجية الصعبة. مع العلم أن القطعة كانت تشمل رخصة بحث تتمتع بها كل من المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة الأمريكية "فابكو" إلا أنه تم إلغاؤها لعدم إيفاء هذه الأخيرة بالتزاماتها.

وقد قدمت شركة "ي.أن.ج أنرجي المحدودة YNG Energy Limited" مطالبا رسميا في الغرض بالاشتراك مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية مع تحسين الالتزامات بالأشغال

وكلفتها التقديرية تم عرضه على أنظار اللجنة الاستشارية للمحروقات خلال جلستها عدد 112 المنعقدة بتاريخ 11 أوت 2015.

ويتضمن المطلب الشروط المدرجة بالجدول وذلك بعد تحسينها تبعا لطلب اللجنة التالي:

| الالتزامات بالأشغال والمصاريف عند تقديم المطلب الرسمي   | الالتزامات بالأشغال والمصاريف عند تقديم العرض   |  |
|---|---|--|
| <p>- إعداد دراسات جيولوجية وجيوفيزيائية ومعالجة المعطيات السيزمية القديمة</p> <p>- إنجاز 350 كم<sup>2</sup> من المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد</p> <p>- حفر بئرين إستكشافيتين : تهدف طبقة "Jurassique Moyen" أو يصل عمقها النهائي 3000م</p> <p>- حفر بئر استكشافية ثالثة (اختيارية) في صورة حاجة الرخصة لمزيد التقييم.</p> | <p>-إعداد دراسات جيولوجية وجيوفيزيائية ومعالجة المعطيات السيزمية القديمة</p> <p>- تسجيل 350 كم<sup>2</sup> من المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد</p> <p>- حفر بئرين استكشافيتين: تهدف طبقة "Jurassique Moyen" أو يصل عمقها 3000م</p> <p>- حفر بئر استكشافية ثالثة (اختيارية) في صورة حاجة الرخصة لمزيد التقييم.</p> | <p>خلال صلوحية المدة الأولى (5 سنوات)</p>  |
| حوالي 23.2 مليون دولار. (6 ملايين دولار خاصة بالمسح و 8.6 لكل بئر).   | الاستثمارات: حوالي 16 مليون دولار   |  |
| <p>- حفر بئر استكشافية تهدف طبقة "Jurassique Moyen" و/أو الأردوفيسيان أو يصل عمقها 4000 م</p>   | <p>- حفر بئر استكشافية تهدف طبقة "Jurassique Moyen" أو يصل عمقها 3000 م</p>   | <p>خلال مدتي التجديد (3 سنوات لكل مدة)</p> |
| حوالي 8.6 مليون دولار.  | الاستثمارات: 5 ملايين دولار.  |  |
| عقد شراكة بنسبة 50 %  | عقد شراكة بنسبة 50 %  | شكل ونسبة مساهمة المؤسسة                   |

وقد أبدت اللجنة رأيها بتأجيل البت في المطلب الرسمي لرخصة البحث عن المحروقات "نفزاوة" وذلك بسبب الغموض على المستوى الإجرائي الذي جاء به الفصل 13 من الدستور.

ثم تم إعادة عرض وضعية رخصة البحث عن المحروقات "نفزاوة" على اللجنة الاستشارية للمحروقات خلال جلستها عدد 113 المنعقدة بتاريخ 5 ماي 2016 التي أوصت بدعوة شركة "ي.أن.ج أنرجي المحدودة YNG Energy Limited" إلى التنسيق مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية لاقتراح موعد لتوقيع الوثائق التعاقدية الخاصة برخصة البحث "نفزاوة" (فوار سابقا) مع العمل على المصادقة على الاتفاقية الخاصة بمقتضى قانون تطبيقا لأحكام الفصل 13 من الدستور.

علما أنه تبعا للمصادقة على مشروع القانون، ستقوم الشركة المستثمرة بأعمال استكشافية وأشغال بحث هامة بالقطعة موضوع الاتفاقية ستمكن من مزيد تقييم مأمولية القطعة والمنطقة المحيطة بها من جهة وإنجاز استثمارات هامة من شأنها تنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير مواطن شغل.

وتم التوقيع على الاتفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة البحث المذكورة في 9 جوان 2016.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المعروض.